منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 343، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تتناول هذه الوثيقة التقدم المحرز في تدخلات منظمة العمل الدولية في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة.

وفي ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي يعيشها الفلسطينيون والتي ازدادت تفاقماً بسبب جائحة كوفيد-١٩ والأعمال العدائية الأخيرة في أيار/ مايو ٢٠٢١، فإنّ مجلس الإدارة مدعو إلى: "١" الإحاطة علماً بالوضع الصعب المستمر للعمال الفلسطينيين، ولا سيما النساء والشباب ودعم منظمة العمل الدولية في تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين؛ "٢" الإحاطة علماً بالإنجازات الهامة التي تحققت منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، على الرغم من كل التحديات، ولا سيما الحوار الثلاثي المتجدد بشأن الضمان الاجتماعي وإصلاحات قانون العمل وإطلاق استراتيجية التشغيل الوطنية وزيادة الحد الأدنى الوطني للأجور؛ "٣" الحاجة الملحة إلى دعم المكتب في مساعدة السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين على حشد الأموال اللازمة للتصدي لحالة البطالة المتصاعدة وتحقيق انتعاش محوره الإنسان، ولا سيما لصالح النساء والشباب في غزة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٣).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا يوجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/POL/5؛ التقرير ILC.109/DG/APP/2020؛ التقرير ILC.109/DG/APP/2021.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

أولاً - الخلفية

١. تتناول هذه الوثيقة التقدم المحرز والتدخلات المخطط لها في سياق برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتأخذ في الاعتبار الإنجازات الرئيسية لعمل منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وتسلط الضوء على التطورات والتحديات الرئيسية في سوق العمل الفلسطيني منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. كما تبرز جهداً متضافراً في مواءمة عمل منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة مع أطر عمل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والفريق القطري للأمم المتحدة.

٢. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت جائحة كوفيد-١٩ في التسلل إلى عالم العمل، مما تسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية مستمرة، لا سيما في صفوف الشباب، وزاد من إرهاق الإنفاق العام. وكان الاقتصاد الفلسطيني منهكاً هيكلياً بعد عقود من الاحتلال ولم يكن لديه سوى القليل من القدرة على الصمود في مواجهة عمليات الإغلاق المتكررة وإقفال أماكن العمل بسبب جائحة كوفيد-١٩. ولم يكن هناك حيز مالي للتحفيز الاقتصادي وكانت تدابير التخفيف قليلة ومتباعدة.[١] ومع ذلك، فإنّ استئناف التنسيق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وما تلاه من تحويل لإيرادات التخليص الجمركي المحصّلة من إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، خلق متنفساً للمالية الحكومية في وقت انخفضت فيه المعونة الخارجية وازداد فيه الاقتراض المحلي.

٣. وفي ظل أوضاع سوق العمل المتعثرة، انسحب الكثير من الفلسطينيين منه تماماً. وازداد بروز سمات رئيسية مثل المشاركة المنخفضة للقوى العاملة وارتفاع البطالة والاستغلال الناقص إلى حدٍ بعيد لليد العاملة. وفي حين ارتفعت البطالة بنسبة ٢٥,٩ في المائة، تراجعت القوة العاملة بمقدار ٣,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٠ لتبلغ نسبة ٤٠,٩ في المائة. وتقلصت القوة العاملة بمقدار ٦٦ ٠٠٠ شخص خلال عام واحد. وفي المجموع، سُجلت خسارة ١٥,٨ في المائة من ساعات العمل في عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل حوالي ١٦١ ٠٠٠ وظيفة. وهذه الخسارة الكبيرة تقارب مقداري المتوسطات العالمية والإقليمية. وخلال عام ٢٠٢٠، تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,٥ في المائة، وهو أكبر انخفاض منذ عام ٢٠٠٠.[٢]

٤. وكان للجائحة تأثيرٌ غير متكافئ على القطاعات الاقتصادية وفئات العمال، مما أدى إلى تدهور أوضاع المجموعات المعرضة لأوجه الاستضعاف والتمييز في سوق العمل.[٣] وفي عام ٢٠٢٠، بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة مجرد ١٦,١ في المائة، أي أقل بنقطتين مئويتين عن العام السابق. كما تأثر الخريجون الشباب وفقدوا موطئ قدمهم، مهما كان ضئيلاً، في سوق العمل. وبلغ معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة) ٤٢,١ في المائة بزيادة ١,٩ نقطة مئوية عن العام السابق.[٤] وتأثر العمال الفلسطينيون غير المنظمين تأثراً شديداً بالجائحة حيث عانت العاملات غير المنظمات من أكبر انخفاض في ساعات العمل (٣٤,٣ في المائة) وفي العمالة (٢٣,٧ في المائة).[٥]

٥. وفي غزة، حيث يعيش حوالي ٤٠ في المائة من الفلسطينيين، يبدو أنّ الوضع لا يطاق. فقد ضاعفت عمليات الإغلاق بدوافع الصحة العامة من تأثير الحصار المستمر منذ ١٥ عاماً، مما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية القاتمة أصلاً واشتداد وطأة الكساد الاقتصادي وتراجع التصنيع. وفي عام ٢٠٢٠، كان أقل من واحد من كل خمسة أشخاص في سن العمل لديه وظيفة. وكان ثلثا النساء والشباب عاطلين عن العمل ولا يكاد معظمهم الآن يأمل في الحصول يوماً على عمل مدفوع الأجر. وقد ضاع ما يقرب من ربع ساعات العمل في عام ٢٠٢٠

---

[١] منظمة العمل الدولية، وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩، ٢٠٢١، التقرير ILC.109/DG/APP/2021.

[٢] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

[٣] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

[٤] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

[٥] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

نتيجة كوفيد-١٩، أي ما يعادل حوالي ٥٩ ٠٠٠ وظيفة. وحدث انخفاض حاد في العمالة بنسبة ١٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، في حين بلغ معدل البطالة ٤٦,٦ في المائة.[٦]

٦. وشهد شهر أيار/ مايو ٢٠٢١ زيادة في أعمال العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إذ سُجل ١١ يوماً من الأعمال العدائية العنيفة بين إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين في غزة، مما أدى إلى خسائر في الأرواح من كلا الجانبين. وتفاقمت الخسائر البشرية بسبب الأضرار والخسائر الإجمالية التي لحقت بالبنية التحتية المادية والقدرة الإنتاجية. وقدّر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، الذي أجري في غزة، أضراراً مادية تصل إلى ٣٨٠ مليون دولار أمريكي. وخسائر اقتصادية بقيمة ١٩٠ مليون دولار أمريكي.[٧]

٧. وذكر المدير العام في تقريره السنوي عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، أنّه بعد مرور ما يزيد على نصف قرن من الاحتلال، بات الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطينية متهالكين بشدة. وفي حين أنهما كانا غير قادرين على الصمود في وجه صدمة إضافية، انقضّت جائحة كوفيد-١٩ بتداعيات مدمرة عليهما معاً. ولفت الانتباه إلى الوضع المزري في غزة والفقدان الهائل للوظائف وساعات العمل أثناء الجائحة،[٨] والتي تفاقمت بسبب الأعمال العدائية في شهر أيار/ مايو وأدت إلى خسائر في الأرواح والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

٨. وعلى الرغم من حالة الأزمة، واصلت وزارة العمل الفلسطينية والشركاء الاجتماعيون العمل المشترك لإعادة تكييف وثائق التخطيط الأساسية والسياسات المرتبطة بها التي ترسي رؤيتهم لتحسين إدارة سوق العمل والاستجابة الفعالة لتحديات سوق العمل الفورية وطويلة الأجل. ودعت منظمة العمل الدولية، بناءً على توصية اللجنة الثلاثية لسياسات العمل، مؤتمر الحوار الاجتماعي الأول المنظم والمنعقد في رام الله في آذار/ مارس ٢٠٢١ والذي تم خلاله إطلاق الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل ٢٠٢١-٢٠٢٥. كما أعلن أصحاب المصلحة الثلاثيون عن موافقتهم على زيادة الحد الأدنى للأجور واستئناف الحوار الاجتماعي بشأن قانون العمل الجديد وإصلاحات الضمان الاجتماعي.[٩]

٩. ووضعت السلطة الفلسطينية عدة خطط قطاعية للاستجابة لحالات الطوارئ بشأن كوفيد-١٩ لتخفيف الآثار على الاقتصاد والمجتمع على نطاق أوسع. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢١، دعمت وزارة العمل ١٥ ٥٢٣ عاملاً إضافياً من خلال جولة ثانية من التحويلات النقدية لمرة واحدة للعمال الذين فقدوا دخلهم بسبب الجائحة.[١٠] واستحدث الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، بحسب ما ذكر، ما يزيد على ٤٠٠٠ فرصة عمل، معظمها مؤقت و٥٦٠ فرصة من أجل توليد الدخل.

١٠. وتدعم منظمة العمل الدولية، إلى جانب أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، جهود السلطة الفلسطينية لمعالجة الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي من الأثر المدمر لجائحة كوفيد-١٩ والأعمال العدائية الأخيرة في غزة. وساهمت منظمة العمل الدولية في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في حزيران/ يونيه ٢٠٢١، كما أنها تقوم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بوضع خطة لتدخّل مشترك لدعم إنعاش غزة وإعادة تأهيلها. ويندرج الاقتراح في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٢١-٢٠٢٥ ويسعى إلى تقديم الدعم الفوري إلى المنشآت المتضررة من الأعمال العدائية الأخيرة وتعزيز الوصول إلى وظائف لائقة ومنتجة للعاطلين عن العمل في غزة.

◄ ثانياً - التقدم العام المحرز في البرنامج وتطور الشراكات

١١. تندرج فترة التقرير ضمن السنة الرابعة من تنفيذ البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق (٢٠١٨-٢٠٢٢). ويواصل البرنامج دعم وزارة العمل الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين في تعزيز مبادئ العمل اللائق في منصات الحوار الاجتماعي الثلاثي وصياغة إصلاحات سياسية متجاوبة وشاملة تتعلق بالعمل. واستناداً إلى الإنجازات التي سبق لمنظمة العمل الدولية أن حققتها، وسعياً إلى ضمان اتساقها الكامل مع السياسات والخطط الوطنية

---

[٦] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

[٧] انظر:
World Bank, Press Release, 06/07/2021: The Rebuilding of Gaza Amid Dire Conditions: Damage, Losses, and Needs (worldbank.org).

[٨] التقرير ILC.109/DG/App/2021.

[٩] أخبار منظمة العمل الدولية: استراتيجية جديدة للتوظيف وحد أدنى جديد للأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٥ آذار/ مارس ٢٠٢١.

[١٠] وزارة العمل الفلسطينية، بيان صحفي، http://www.mol.pna.ps/news/609.

وأطر برمجة الأمم المتحدة، تزمع المنظمة بدء عملية مراجعة برنامج العمل اللائق في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، على أن تليها مشاورات ثلاثية مكثفة ووضع برنامج العمل اللائق الفلسطيني الجديد في عام ٢٠٢٢.

١٢. ويتألف برنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة من حافظة تبلغ حوالي ١٠,١ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك المخصصات الأساسية الطوعية والأموال المرصودة الطوعية.[١١] ونمو البرنامج هو ثمرة الجهود المتنوعة المبذولة لحشد موارد إضافية والاستفادة من شراكات جديدة في المجالات الحاسمة بغية معالجة تداعيات كوفيد-١٩ على سوق العمل. وأتاحت مخصصات الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية للاستجابة في مواجهة كوفيد-١٩ فرصة لتعزيز وتقوية عمل منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في النهوض بعمليات الحوار الاجتماعي وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحماية حقوق العمال في أوقات الأزمات.

١٣. وبالإضافة إلى مخصصات الحساب التكميلي للميزانية العادية البالغة ١,٣ مليون دولار أمريكي من أجل تحسين الامتثال في مكان العمل وإنشاء مؤسسة فلسطينية للضمان الاجتماعي، جرى تخصيص مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لدعم جهود منظمة العمل الدولية من أجل الاستجابة في مواجهة كوفيد-١٩ في الأرض الفلسطينية المحتلة في أوائل عام ٢٠٢١. ويهدف هذا التخصيص إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي من أجل التصدي لصدمات سوق العمل وانعدام المساواة فيه، لا سيما من خلال تعزيز الإدارة السديدة الثلاثية وتحسين الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية.

١٤. وفي تموز/ يوليه ٢٠٢١، وقعت منظمة العمل الدولية ومكتب ممثل الاتحاد الأوروبي مشروع تعاون إنمائي جديد بقيمة ١,٥ مليون يورو. ويهدف المشروع إلى تعزيز الاتساق بين المبادرات الإنسانية والإنمائية بشأن الحماية الاجتماعية وتحسين استجابة نظام الحماية الاجتماعية للصدمات. وستركز التدخلات على معالجة التجزؤ وتعزيز التنسيق في العلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية وتعزيز قدرة وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها على الاستفادة بسرعة من التحويلات الاجتماعية استجابة للصدمات والاحتياجات الناشئة في مختلف أنحاء المجتمع الفلسطيني.

١٥. وباعتبار منظمة العمل الدولية وكالة رائدة في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع)، فإنها تساهم في تطوير الصلة بين السلام والتنمية والشؤون الإنسانية والتقييم المتعدد للاحتياجات القطاعية وتحديث التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة استعداداً لإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون الإنمائي المستدام، المزمع إطلاقه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣. ومن شأن مراجعة البرنامج الفلسطيني الثاني للعمل اللائق واستحداث البرنامج الجديد في عام ٢٠٢٢ أن يضمن تكامل المجالات ذات الأولوية في قطاع العمل، التي حددها الشركاء الثلاثيون، وإدماج برنامج العمل اللائق في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

١٦. ومنذ عام ١٩٩٥، لدى منظمة العمل الدولية مكتب لممثل منظمة العمل الدولية في القدس يضم أربعة موظفين من الميزانية العادية، بدعمٍ من المكتب الإقليمي للدول العربية. وجرى تعيين سبعة موظفين في مجال التعاون الإنمائي لتقديم الدعم بهدف توسيع نطاق العمل في مجالات إدارة سوق العمل والحوار الاجتماعي والعمالة والمساواة بين الجنسين والتنمية التعاونية والحماية الاجتماعية.

◄ ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١ - تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

١٧. واصلت منظمة العمل الدولية جهودها المبذولة لتعزيز قدرة وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين على إجراء تحليل محسّن لسوق العمل والانخراط في نهج شامل لمواجهة تحديات العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. واعتمد مجلس الوزراء الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، أول استراتيجية وطنية للتشغيل تغطي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وأطلقها رسمياً رئيس الوزراء الفلسطيني ووزير العمل والشركاء الاجتماعيون خلال مؤتمر الحوار الاجتماعي في آذار/ مارس من هذا العام. وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية، تم تطوير

[١١] تستند هذه الأرقام إلى الموافقات والمخصصات الإضافية التي تم إجراؤها منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠.

الاستراتيجية من خلال مشاورات ثلاثية مكثفة بهدف مواجهة تحديات سوق العمل وتعزيز اتساق السياسات لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للباحثين عن عمل، ولا سيما الشباب والنساء.

١٨. وتتعاون منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزير العمل والشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل العربية استعداداً لعقد اجتماع الهيئات المانحة في أوائل عام ٢٠٢٢ من أجل جمع الأموال اللازمة للتنفيذ الكامل للاستراتيجية في السنوات القليلة القادمة. وبدعمٍ من منظمة العمل الدولية، يجري إعداد نماذج مواضيعية تستند إلى المجالات ذات الأولوية المحددة بما يتمشى مع الاستراتيجية، بهدف تقديمها إلى الجهات المانحة المحتملة.

١٩. وأقرّ مجلس الوزراء الفلسطيني في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٢١ زيادة الحد الأدنى الوطني للأجور من ١٤٥٠ إلى ١٨٨٠ شيكلاً إسرائيلياً شهرياً، وهو أمرٌ كان قد أُعلن عنه في الأصل خلال مؤتمر الحوار الاجتماعي الوطني المنعقد في آذار/ مارس ٢٠٢١، على أن يدخل حيّز النفاذ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢. واعتمدت هذا القرار مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال على التوالي، وهو ثمرة مداولات مكثفة قادتها وزارة العمل بدعمٍ من منظمة العمل الدولية.

٢٠. وتواصل منظمة العمل الدولية دعم الإصلاحات المدخلة على الأطر القانونية والسياسية للقطاع التعاوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتضمن في الوقت ذاته تماشيها مع توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣) وأفضل الممارسات الدولية. وفي أوائل عام ٢٠٢١، وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية، جرى إعداد مسودة معدلة لقانون التعاونيات لعام ٢٠١٧ والنظام الداخلي لإنشاء الكيانين الترويجيين - صندوق التنمية التعاونية ومعهد التدريب التعاوني - وتقديمهما إلى مجلس إدارة وكالة العمل التعاوني من أجل التداول بشأنهما والتصديق عليهما.

٢ - تعزيز الإدارة السديدة للعمل وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من خلال الحرية النقابية وتقوية المفاوضة الجماعية وتحسين آليات الحوار الاجتماعي

٢١. لا يزال الحوار الاجتماعي بشأن إصلاح قانون العمل الفلسطيني يمثل أولوية رئيسية للشركاء الثلاثيين وهدفاً لازماً للتصدي لأوجه انعدام المساواة في سوق العمل وإعمال حقوق العمال. ورغم بعض التأخير في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩، تعهدت وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون خلال مؤتمر الحوار الاجتماعي في آذار/ مارس ٢٠٢١ باستئناف الحوار بشأن إصلاحات قانون العمل. وبدعمٍ تقني من منظمة العمل الدولية، تخطط وزارة العمل لقيادة مشاورات مكثفة مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعديلات على الأحكام التي تُعتبر بالغة الأهمية لتحسين ظروف العمل والحماية من التمييز وانعدام المساواة في مكان العمل.

٢٢. علاوة على ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في إطلاق ائتلاف مع أفراد المجتمع المدني والنقابات القطاعية في آذار/ مارس من هذا العام. ويهدف الائتلاف إلى ضمان التمثيل المناسب لصوت العمال، ولا سيما النساء، في جميع مراحل عملية إصلاح قانون العمل مستفيداً من توصيات مراجعة النوع الاجتماعي لقانون العمل وبدعم من منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٢٣. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠، نظمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل لتخطيط الامتثال الاستراتيجي استهدفت مفتشي العمل بهدف تحسين الكفاءة في تخطيط وتنفيذ أنشطة تفتيش العمل ضمن ولاية مفتشية وزارة العمل الفلسطينية. وبغية تمكين جميع إدارات تفتيش العمل من تطبيق نموذج الامتثال الاستراتيجي، قام فرع إدارة العمل وتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيين التابع لدائرة الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي في منظمة العمل الدولية بتطوير نهج منظمة العمل الدولية لتخطيط الامتثال الاستراتيجي لهيئات تفتيش العمل.[١٢] علاوة على ذلك، ناقشت اللجنة الوطنية الثلاثية للسلامة والصحة المهنية، في شباط/ فبراير ٢٠٢١، الملف الوطني للسلامة والصحة المهنيتين وتحققت من صحته.

٢٤. وضمن تعاون مشترك من أجل "العمل من أجل الصحة" بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية في إطار صندوق استئماني متعدد الشركاء، جرى تنظيم تدريب للمدربين في آب/ أغسطس ٢٠٢١ في رام الله يستهدف العاملين الصحيين. وكان الغرض من التدريب تعزيز

[١٢] انظر:
ILO, ILO Approach to Strategic Compliance Planning or Labour Inspectorates, 29 November 2017.

نهج HealthWISE لإعداد العاملين الصحيين في استجابتهم لكوفيد-١٩ مع التركيز على حمايتهم الشخصية أثناء مساعدة الآخرين ومعرفة كيفية تطبيق قائمة التحقق الخاصة بكوفيد-١٩ ليجري تنفيذها في كافة المرافق الصحية.

٢٥. وبناءً على الاتفاق الثلاثي المعتمد في آذار/ مارس ٢٠٢٠ وتوصيات مؤتمر الحوار الاجتماعي في آذار/ مارس ٢٠٢١، أطلقت منظمة العمل الدولية في حزيران/ يونيه تقييماً شاملاً للحوار الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتستعرض الدراسة الفجوات ونقاط الضعف المؤسسية الرئيسية وتحدد أبعاد النجاح وتشير إلى مجالات تعزيز كفاءة هيكليات الحوار الاجتماعي الثلاثي والثنائي على المستوى المركزي والقطاعي والمحلي.

٢٦. ونظراً للوضع المتردي الذي تعاني منه النساء اللواتي تم تحديدهن من بين أكثر الفئات استضعافاً وأكثرها تضرراً من الجائحة، نظّم المكتب، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، دورة تدريبية من ستة أسابيع مصممة خصيصاً لثلاث مجموعات مختلفة من العمال: قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وأمانة النوع الاجتماعي في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ولجان عمل المعلمين المنشأة حديثاً. وجرى التدريب في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠٢١، وعزز المعرفة بشأن الحوار الاجتماعي والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وقدم معلومات عن كيفية منع التمييز ضد المرأة والعنف والتحرش في عالم العمل.

٣ - دعم تنفيذ وتطوير نظام الضمان الاجتماعي الفلسطيني وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجميع

٢٧. واصلت منظمة العمل الدولية تقديم دعمها طويل الأمد لإنشاء نظام ضمان اجتماعي شامل من خلال الحوار الثلاثي المتجدد من أجل إدخال إصلاحات على الضمان الاجتماعي يكون من شأنها أن توسع التغطية لتشمل مئات الآلاف من العاملين الفلسطينيين في القطاع الخاص. وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية، اجتمعت لجنة ثلاثية متخصصة أنشأها وزير العمل بهدف إرساء حوار استكشافي عن إصلاحات الضمان الاجتماعي، عدة مرات في عام ٢٠٢١ لمناقشة قائمة القضايا والمراجعات المقترحة لقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦. وتعدّ منظمة العمل الدولية حالياً تقييماً لآثار التغييرات المحددة التي اقترح المتفاوضون إدخالها على المخطط وستقدم عدداً من السيناريوهات من النموذج الاكتواري لتناقشها اللجنة في الربع الأخير من عام ٢٠٢١. وبالتوازي مع ذلك، تجري منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن مراجعة نطاق وتطبيق أحكام مسؤولية صاحب العمل الحالية في قانون العمل، التي قد يؤدي الضمان الاجتماعي إما إلى استكمالها وإما إلى الحلول محلها، كما تجري تقييماً اكتوارياً للتأمين ضد البطالة في مواجهة البطالة المتزايدة الناشئة عن كوفيد-١٩. واستعانت منظمة العمل الدولية بخبراء دوليين في مجال الضمان الاجتماعي لدعم مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال أثناء المداولات بشأن إصلاح الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، ستدعم منظمة العمل الدولية حملة توعية واسعة النطاق لمرافقة الحوار والاستعداد لإقرار قانون الضمان الاجتماعي المعدل في نهاية المطاف.

٢٨. وبناءً على النتائج التي توصل إليها تقييم أرضيات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢٠، تقوم منظمة العمل الدولية، في إطار برنامج مشترك مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، بتقديم الدعم إلى وزارة التنمية الاجتماعية بغية إنشاء مكونات أرضية للحماية الاجتماعية الفلسطينية. ويهدف المشروع إلى تحسين سياسة المساعدة الاجتماعية وإدارتها لصالح كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري تقديم دراسات تقدير التكاليف والدعم لتطوير أدوات إدارية جديدة لتسهيل اعتماد العلاوات الاجتماعية للفئات المستضعفة، ولا سيما المعاشات الاجتماعية للفلسطينيين المسنين والمستضعفين.

◄ رابعاً - الخطوات القادمة

٢٩. أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية للعمال الفلسطينيين وأسرهم، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩ واشتدت تفاقماً بسبب الأعمال العدائية في أيار/ مايو ٢٠٢١، إلى أن يعيش أكثر من ربع الفلسطينيين - ١,٤ مليون فرد - في الفقر ويعتمد ٨٠ في المائة من أهل غزة على المساعدات الإنسانية.

٣٠. ومجلس الإدارة مدعو إلى الإحاطة علماً بالإنجازات التي تحققت منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير والجهود التعاونية التي تبذلها وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون في استخدام الحوار الاجتماعي الثلاثي لتحديد التدخلات السياسية اللازمة للتصدي للتأثير المدمر لكوفيد-١٩. وتجلى ذلك بشكل أساسي في عقد مؤتمر الحوار الاجتماعي الأول في آذار/ مارس ٢٠٢١ حيث تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل وإعلان قرارات زيادة الحد الأدنى الوطني للأجور واستئناف الحوار القطاعي والوطني بشأن إصلاحات الضمان الاجتماعي وقانون العمل.

٣١. إنّ دعم إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي وتعزيز العلاقات الصناعية وتحديد الحلول القطاعية من خلال المفاوضة الجماعية، هي كلها أدوات أساسية لتحسين ظروف عمل الرجال والنساء على حد سواء. علاوة على ذلك، وكما هو موضح في إرشادات مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠)، سيكون دعم تطوير المهارات والقابلية للاستخدام وبرامج سوق العمل النشطة، فضلاً عن المساعدة المستمرة لمبادرات الحماية الاجتماعية، من العوامل الفعالة في مواجهة تحديات سوق العمل المتغيرة، لا سيما في أوقات احتدام الأزمات.

٣٢. ومجلس الإدارة مدعو أيضاً إلى الإحاطة علماً بالحاجة الملحة لدعم جهود المكتب لحشد الموارد بغية تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ استراتيجية التشغيل الوطنية وغيرها من الاحتياجات الملحة في مجال العمل تنفيذاً كاملاً. وهناك حاجة ماسة للتمويل بهدف تمكين السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين من معالجة حالة البطالة المتصاعدة وتحقيق انتعاش محوره الإنسان، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب في غزة.

◄ مشروع القرار

٣٣. **أحاط مجلس الإدارة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.343/POL/3.**